http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1674) السنة السابعة - الاحد (13) كانون الاول 2009

اختفاء الألبان العراقية من السوق

ما لا يستخدمه "الجيران" يصدرونه إلينا مع البكتريا وعلامات "الصلاحية" المزورة

البان تالفة من اسواق البصرة

البصرة/باسم حسين

في العشار وبالقرب من جامع الأمير كان هناك وقبل أكثر من ثمانين عاماً سوق شعبي عرف آنذاك بـ (سوق الألبان)، كانت النسوة، وهن أغلب الباعة في ذلك الوقت، يفترشن الأرض بعد أن أجهدن أنفسهن لعرض بضاعتهن المؤلفة من الاجبان والألبان الطازجة بالإضافة الى أجود أنواع التمور ويأتي (البرحي) على رأسها. البضاعة المعروضة في سوق أيام زمان، والتي كانت تنال استحسان المتبضع البصري، تأتي من المناطق الواقعة شمال مدينة البصرة وتحديداً من القرنة والمدينة والهوير وكذلك من الهارثة، وهي مناطق معروفة حتى يومنا هذا بكونها ذات طابع ريفي يمتهن أهلها تربية الجاموس والأبقار وحيوانات داجنة أخرى تعد بالإضافة الى كونها مصدراً للربح الجيد لتلك العوائل ثروة تسد حاجة السوق المحلية من اللحوم والبيض والاجبان وما شاكل ذلك.

خلال شهر واحد تم إتلاف ٣٤ مادة غذائية من أسواق البصرة

كان اللبن أو ما يطلق عليه تسمية (الروب) معروضاً في أوان يسميها البصريون بـ(الكاشية) وهي صغيرة ومصنوعة أما من البلاستك أو السيراميك أو الفافون. في حين يفرش الجبن بأصنافه وأشكاله المتعددة على سطح (صوان) مغطاة بقماش ابيض يسمى (الململ) لحمايته من الحشرات والأتربة،أما البرحي والحلاوي والخستاوي و أصناف التمور البصرية الاخرى المشهورة بجودتها العالية فقد كانت هي الأخرى معروضة في ذلك السوق الصغير. اما عن نوعية وأسعار المواد التي كانت تباع في سوق الألبان (القديم) فيقول عنها عبد الرحمن عبد الخالق المرهون وهو من أقدم الباعة في ذلك الوقت:

كان سعر الكيلو غرام الواحد من قيمر الجاموس يصل في ذلك الوقت الى دينار واحد فقط،اما قدح اللبن (الروب) زنة (١) كغم فيتراوح سعره مابين ٢٠- ٥٠ فلسا،أما الحليب الطازج والذي لم يؤخذ سمنه ودهنه فتباع الـ(٤) لترات منه بسعر نصف دينار،أي إن اللتر الواحد بـ (١٢٥) فلسا،ويضيف المرهون:

أما الاجبان التي كانت تأتي إلى هذا السوق فيمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

الأول: جبن الجاموس ويكون ذا لون ابيض ويبلغ سعر الكيلو غرام الواحد منه (٥٠) فلسا تقريبا

الثاني: جبن البقر أو مايسمى بـ(جبن الهوش) والذي يكون ذا لون اصفر،هذا النوع من الاجبان يمتاز بدسومة عالية ويباع الكيلو غرام الواحد منه بذات القيمة التي يباع بها جبن الجاموس.

النوع الثالث: يعرف باسم (جبن الكصايب)، ويصنع هذا النوع من الاجبان على شكل (كصيبة) الفتاة ومن هنا جاءت التسمية،بعد ان يتم اخذ الدسم كذلك منه،ويباع الكيلو غرام الواحد بذات السعر الذي يباع به النوعان السابقان.

صناعة الألبان ومتغيرات السياسة العراقية!

منذ ثمانينيات القرن الماضي أخذت الصناعة العراقية بالتراجع بعد ان كرست الحكومة آنذاك جل اهتمامها للصناعة الحربية،الا ان نقطة التحول كانت عام ١٩٩١ حيث فرض في العام المذكور مجلس الامن عقوبات اقتصادية قاسية بسبب غزو العراق للكويت الأمر الذي أصاب القطاع الصناعي بالشلل،ولقد كان من بين أهم وابرز المعامل التي تضررت جراء الحصار المعامل المتخصصة في الصناعات الغذائية ومنها معامل الألبان،ففي الوقت الذي تهتم فيه دول العالم بالصناعات الغذائية ومنها صناعة الألبان، لما تشكله تلك الصناعة من مردود ايجابي يساهم مساهمة فاعلة ومباشرة في تعزيز الوضع الاقتصادي للبلدان وخاصة النامية. لكن في العراق القضية تختلف تماماً،حيث تعرضت هذه الصناعة (صناعة الألبان) الى انتكاسة كبيرة خاصة إبان الحصار الاقتصادي، حيث توقفت المعامل العائدة للدولة كما هو الحال بالنسبة لمعمل ألبان البصرة في منطقة الحكيمية وبالتالي برزت معامل (أهلية) كمحاولة لسد النقص الحاصل في تلك المنتجات،الا ان أصحاب المعامل كانوا يفكرون في الأرباح التي من الممكن تحقيقها دون الالتفات الى القيمة الغذائية أو النتائج السلبية التي قد تنجم عن تناول مواد غذائية أقل مايمكن تسميتها بـ(غير صحية)،خاصة اذا كانوا أطفالاً وكبار سن!، من هنا يمكن ان نلاحظ الفرق بين المنتج السابق(الطازج) والمنتج المصنع في معامل اهلية تفتقر الى ابسط الشروط الصحية نتيجة غياب الرقابة وتفشي الرشوة في ذلك الوقت،فقد كانت هناك طرق وأساليب مختلفة للتحايل ومنها ان مادة الجبن التالفة يتم إعادتها من قبل أصحاب (البسطات) الى صاحب المعمل مرة أخرى علماً انها كانت قد تعرضت لساعات عدة لأشعة الشمس أو انها فسدت وتلفت بسبب غياب التيار الكهربائي في فصل الصيف خاصة الا ان صاحب المعمل يقوم باعادة تصنيعها مرة اخرى بعد ان يضيف اليها مواد جديدة ومن ثم تعاد نفس المادة الى الوسيط ومن ثم المستهلك!، هذه المرحلة التي حدثنا عنها عبد الجبار الكعبي (بائع ألبان) انتهت وأصبحت في طي النسيان حسب رأيه، الآن البان اليوم تواجه مشكله اخرى يحدثنا عنها المواطن عبد الله الفرطوسي قائلا:

رغم اغراق السوق المحلية بأصناف مختلفة من منتجات الالبان المستوردة الا انها يبدو غير خاضعة لرقابة الجهات المختصة لهذا نجد ان أغلب المنتجات تالفة وخاصة اللبن (الروب) ولا نكتشف ذلك الا بعد ان نصل الى البيت و(الكلام لا يزال للمواطن) بعد ان نقوم بفتح العلبة او القنينة البلاستيكية او الزجاجية فأنه وفي مثل هذه الحالة يسقط حق المشتري في المطالبة باسترجاع حقه وما عليه الا ان يجرب بائعاً آخر ومنتجاً آخر ويضيف: في الدول لاسيما المجاورة للبصرة تشارف أصناف مختلفة من المواد الغذائية على النفاد، لذلك تحاول المتاجر الموجودة في تلك الدول التخلص من تلك المواد و بالسرعة الممكنة لان وجودها داخل المتجر أو داخل المحل قد يعرض أصحابها للمساءلة القانونية في حال ثبت عدم صلاحية هذه المواد، الا في العراق فالأمر مختلف تماماً!، حيث نجد ان التاجر العراقي متلهف لشراء مواد غذائية تشارف صلاحيتها على النفاد لان السعر المعروض بخس جداً كما يقول ابو غيداء (مدرس متقاعد) والذي يضيف قائلاً:

الإثراء على حساب حياة الناس أمر مؤسف، نحن نستغرب انتهاج الكثير وليس البعض من التجار هذا النهج،يريدون الإثراء على حساب حياة الناس!، هذه المسألة تحتاج الى موقف حكومي حازم يردع هؤلاء التجار ويضع حداً للأساليب الملتوية حسب تعبيره. أما المهندس عماد الجابري فيرى ان الغش الصناعي تفشى في العراق بشكل كبير عبر صيغ وأساليب مختلفة من أبرزها تغيير صلاحية المنتج،حيث يقول:

الكثير من المواد الغذائية تم تغيير مواعيد صلاحيتها بطرق فنية من الصعب على الإنسان العادي اكتشافها فهناك ورش متخصصة في هذا المجال تعمل في الظلام وبعيداً عن الأجهزة الرقابية التي تعمل في أحيان كثيرة على مصادرة وإتلاف تلك المواد.

الطمر الصحي والخراب الاقتصادي!

ونحن نسير باتجاه منطقة الشعيبة الصناعية الغنية بالنفط يلفت نظرنا مشهد الدخان المتصاعد من موقع الطمر الصحي،هذا الموقع الذي لطالما شهد عمليات إتلاف لأطنان من المواد الغذائية التي يثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري!، عمليات الإتلاف تلك ليست بالعمليات السهلة،بل انها تكلف الاقتصاد العراقي الشيء الكثير،ملايين الدنانير تحرق في هذا الموقع وقت ان البلد هو بأمس الحاجة الى هذه الأموال التي ما كان لها ان تتلف وتحرق مع النفايات لولا النفوس الضعيفة التي لا يهمها شيء سوى مصالحها حسب تعبير المواطن ليث الساعدي (موظف متقاعد) والذي يقول أيضاً:

هناك مافيا تمتلك أساليب نستطيع ان نسميها احترافية في التزوير لهذا فمن الصعب على المواطن العادي ان يميز بين تاريخ الصلاحية الحقيقي وبين التاريخ المزور وهي مسؤولية الدولة التي عليها مراقبة ما موجود في السوق المحلية لتتخذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

المواطنة انتصار علي حسين(موظفة) كادت عائلتها تتعرض للتسمم لولا عناية الله بحسب ما تقول وتضيف قائلة:

فوجئت ذات يوم وانا احضر فطور الصباح ان الجبن الذي اشتريناه من احد المحال عليه آثار لبقع خضر داكنة (بكتريا) رغم ان الصلاحية مثبتة على غطاء العلبة! وتضيف:

لو لم ننتبه الى ذلك لكان من المحتمل تعرضنا للتسمم في ذلك اليوم،وتقارن المواطنة (انتصار) بين مشتقات الألبان الموجودة في دول الخليج المجاورة للبصرة والتي هي طازجة طبعاً وبين مشتقات الألبان الموجودة في الأسواق المحلية التي تكون عادة غير صالحة للاستهلاك البشري اما بسبب سوء الخزن او ان البضاعة المستوردة تشارف صلاحيتها على النفاد!.

المواطن (كاظم حسين) صاحب محل غذائية في منطقة المعقل شكا هو الاخر من عدم صلاحية مشتقات الحليب وهو ما عرضه لخسائر مادية خاصة في فصل الصيف،حيث يقول:

اضطر الى إتلاف (الروب والاجبان والقيمر) بعد ان يطالبني المشتري بثمن السلعة التي اشتراها من المحل قبل دقائق!، (حسين) يعثر موسم الصيف موسماً مزعجاً بالنسبة له لان الكثير من هذه المواد تتعرض للتلف او ربما هي تالفة بالاساس بسبب حرارة الجو وعدم وجود تيار كهربائي بالإضافة الى عدم استيعاب البرادات الموجودة لهذه الكميات الكبيرة من المواد!.

من جانبه أكد مدير شعبة الرقابة الصحية في دائرة صحة البصرة الدكتور زكي عبد السادة صغير وجود فرق صحية تقوم بالكشف على البضاعة عند دخولها الى المنافذ الحدودية العراقية، ويضيف قائلاً: بعد الكشف الأولي على البضاعة يتم تسيير البضاعة من المنفذ الحدودي إلى مخازن التاجر وبعد ذلك تقوم فرقة صحية أخرى بأخذ نماذج من المواد الغذائية المراد فحصها ومن ثم يتم تشميع البضاعة في حينه حيث لا يسمح للتاجر ببيع بضاعته إلا بعد ظهور نتائج الفحص،إلا انه عاد وأكد إلى أن سبب فشل الكثير من المواد يعود عدم امتلاك التاجر العراقي مخازن نموذجية بما يمكن بقاء المواد الطرية طازجة فترة من الوقت كما يؤدي الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي إلى تلف الكثير من الألبان خاصة في فصل الصيف،مدير شعبة الرقابة الصحية أكد أيضاً إن نسبة المواد الفاشلة التي يتم ضبطها داخل المنافذ الحدودية أقل بكثير من المواد الفاشلة (المحلية) للأسباب التي أشار إليها سابقاً ويضيف:

إن من بين الأسباب الأخرى التي يتم بموجبها مصادرة وإتلاف المواد الغذائية عدم احتوائها على المنشأ وفترة الصلاحية (x p) وعلى ضوء ذلك تتم عمليات المصادرة والإتلاف في منطقة الطمر الصحي.

الإحصائيات الرسمية والمثبتة لدى شعبة الرقابة الصحية تشير إلى وجود مود أخرى بالإضافة إلى الألبان يتم إتلافها للأسباب ذاتها ففي شهر أيلول فقط تم إتلاف ١٢٢٥ كارتوناً من مادة جبن الصباح الإيراني زنة الكارتون الواحد ٢٤X٣٠٠ غم و٢٣١٥ كارتون صدر دجاج برازيلي زنة ٢٤X٢٥٠غم وكذلك ٤٦٠٠ كارتون بسكت فاني إماراتي المنشأ زنة ٢٤X ١٠٠ غم،كما تم إعادة ٦٠٠ كارتون روب إيراني زنة ٦X٩٠٠ غم و٧٠٠ كارتون روب إيراني أيضا زنة ١٢X ٥٠٠ غم بعد أن تم فحصها في منفذ الشلامجة من قبل الفرقة الصحية الموجودة هناك.

الإحصائيات الرسمية أكدت إتلاف ٣٤ مادة من بينها الرز وتمر هندي ودجاج مشوي وفاصوليا وبطاطا مقلية وغيرها من المواد خلال الفترة مابين أيلول ٢٠٠٩ و تشرين الثاني من العام المذكور ومن هنا يمكن أن نلاحظ حجم الخسائر المادية التي يتعرض لها العراق خلال فترة زمنية قصيرة وهي (ثلاثة أشهر) فقط!.

حروب الأسلحة البلاستيكية بين الأطفال

قرار منع الاستيراد والبيع بلا فاعلية والربح أبرز تطلعات التجار!

على من يصوب؟

بغداد/وائل نعمة

اختبأ أحدهم في هيكل بيت فارغ، بينما وجد الآخر موقعا جيدا للاختباء وراء احدى السيارات، وتوزع الباقون خلف البراميل والجدران الموجودة في الشارع الضيق، وانقسموا فرقتين، فرقة لبست الأقنعة المريبة، وفريق اخر اعتبر نفسه قوات خاصة بعد ان خط بعض الخطوط السود في وجهه تشبها برجال (الكوماندوز)، ونشبت حرب بين (جيشين) من الاطفال الذين كانت أسلحتهم بلاستيكية، فيها كرات صلبة،، وكان من الطبيعي ان تقع خسائر بين الطرفين لانها حرب، وفي الحروب الخسائر لافرار منها.

أحد الأطفال المقاتلين قال أنه اشترى رشاشته البلاستيكية بخمسة آلاف دينار، وان الغرض من شرائها كان لرغبة منه في الالتحاق مع الأطفال الذين مثلوا دور الشرطة العراقية في ملاحقة أطفال آخرين سماهم (القاعدة) على حد وصفه. أما طفل أخر كان مشاركا في القتال فقال أنه أصاب اثنين من الفريق الخصم وأنه سيصطاد الكثير من (الإرهابيين) في الحرب القادمة.

فيما قام عدد كبير من الأطفال بإنفاق عيدياتهم خلال أيام العيد الماضية في شراء المسدسات والبنادق البلاستيكية التي سببت الإزعاج للكثير من المواطنين الذين طالبوا الجهات المعنية بتفعيل القرارات التي تحد من استيراد هذه الألعاب لما لها من تأثيرات مستقبلية تعمل على نشوء جيل يميل الى الجريمة والقتل والسرقة واعمال العنف عموما.

منع استيراد وبيع الأسلحة

وفي هذا الصدد صوت مجلس محافظة بغداد قبل عطلة عيد الأضحى الفائت لقرار يمنع بيع واستيراد الألعاب البلاستيكية من (مسدسات ورشاشات) والمعروفة بـ (ام الصجم).

يقول عضو مجلس محافظة بغداد (محمد الربيعي) عن هذا القرار: لقد اوعزنا الى وزارة الداخلية بمتابعة قرار مجلس المحافظة الذي منع بيع او استيراد (الألعاب المعسكرة)، كما أوضحت منظمة إعلاميين استعدادها لمرافقة القوات الامنية لتوجيه التجار الذين يتعاملون بهذه الألعاب وحثهم على عدم استيرادها.

وأكد عضو المجلس:أن القرار سيكون متابعا بشكل جيد خلال الأيام القادمة بالرغم من ان التجار قد يرفضون الانصياع للقرار خصوصا وان المنع جاء فقط من مجلس محافظة بغداد، بينما المحافظات المجاورة لن يسري عليها المنع لذلك سيكون من السهولة تداول هذه الألعاب. وأكد الربيعي:أن التطبيق سيكون صعبا جدا وان القرار كما لو كان بمثابة دعاية إعلامية لإخراج الموضوع من ذمة المجلس، لان المكلف بتطبيق القرار هم القوات الأمنية فإذا لم يمنع الشرطي احد التجار من إدخال هذه البضاعة فهل سنعاقبه؟

تحذيرات من خطورة هذه الألعاب

عمار عبد الكريم احد التدريسيين في كلية الآداب قسم الاجتماع يرى ان جميع الأطفال يلعبون بشكل مشترك لعبة تقاتل عسكري بين الشرطة و المسلحين، وان الأعمار التي تمارس هذه اللعبة تتراوح بين ٧ أعوام الى ١٧عاما، فهم يتجمعون أثناء الصباح او العصر ولأكثر من مرة يوميا لممارسة هذه اللعبة وان اغلب الأطفال يحملون لعباً تشبه بشكل كبير الأسلحة الحقيقية ولكنها من البلاستك ويقومون بحركات تدل على مشاهدات حقيقية للمعارك ويتصرفون بتقنية عسكرية ضد بعضهم وبشكل عنيف قد تحدث فيه بعض الإصابات الطفيفة بسبب استخدام أطلاقات بلاستيكية صغيرة وبسبب الركل أو الضرب ضد بعضهم البعض.

كما وان اغلب الأطفال يرتدون ملابس لائقة تدل على ان عوائلهم من ذوي الدخل المتوسط بالإضافة الى تجهيزات ترتدى أثناء المعارك مثل غطاء إخفاء الوجه او علامات من القماش او البلاستك للدلالة على الفريق الذي ينتمي إليه الطفل في اللعبة.

واشار الى ان إهمال معالجة هذه الظاهرة يؤدي الى تكون جيل ذي سلوك عدواني عنيف ومتمرد على المجتمع والقانون وسوف تنعكس هذه الظاهرة على تعامل الطفل مع عائلته وضمن الأسرة وكذلك مع زملائه وأساتذته في المدرسة، وتفشي ظاهرة العنف بين الاطفال يؤدي الى انحرافهم خلقيا وقانونيا وبذلك سوف يكونون منبوذين في المجتمع ويصبحون عالة على الدولة كما ان المؤسسات الأمنية سوف تنشغل بحل مشاكل قد تكون كثيرة ومتشعبة من خلال تفشي هذه الظاهرة بين الأطفال في المجتمع مما يؤدي الى تدهور الوضع الأمني، وان تفشي هذه الظاهرة يؤدي الى تكون بؤر تعتبر مصدر تمويل للإرهاب بطاقات بشرية والتي قد يستغل فيها الأطفال لتأدية مهام إرهابية من قبل منظمات وجهات خارجة عن القانون أو إرهاب دولي منظم فضلا عن خسارة الدولة العراقية لأموال من ميزانيتها العامة لمكافحة تأثيرات تلك الظاهرة على المجتمع.

قرار أممي

تتبنى قراراً يلزم كافة الدول بعدم تصنيع الألعاب والأفلام المتحركة و السينمائية وأفلام الفيديو والمجلات التي تنمي ظاهرة العنف عند الأطفال.

نتيجة الأسلحة البلاستيكية

وبالتأكيد لا يريد احد منا ان يصاب في عينه او يصاب احد أطفاله بأي اذى، ولانريد ان نعاني معاناة سعد محمود الذي تعرض ولده البالغ من العمر خمس سنوات إلى إصابة في إحدى عينيه أدت بحسب الطبيب الذي عالجه إلى إحداث ضرر بقرينة العين وتحتاج إلى فترة طويلة للشفاء. يقول والد الطفل: إنها مسؤولية الأمن الاقتصادي والشرطة وكل من يحمل صفة المسؤول بوضع حد لهذه الألعاب ومنع التجار من بيعها في الأسواق، خصوصا وان سعد كان حريصا على ان لا يشتري لطفله اي نوع من هذه الأسلحة ولكن أطفال المنطقة قد أصابوه رغما عنه!. بينما تقول هدى حيدر (موظفة): على الرغم من ان لوما كبيراً يقع على أولياء الأمور بسبب السماح لأبنائهم باقتناء تلك الألعاب إلا أن الكثير من أولياء الأمور الذين منعوا أبناءهم من شرائها تعرض أطفالهم إلى أذى من قبل أطفال آخرين و المشكلة أنها ظاهرة عمت معظم الأطفال فمن لم يكن يحمل أسلحة ومفرقعات يتعرض لأذى من قبل الآخرين الذين يستخدمون تلك الألعاب. وفي آخر إحصائية أعلنت وزارة الصحة أن العمليات الجراحية التي أجريت لأطفال في مستشفى ابن الهيثم ممن اصيبوا في عيونهم على اثر الكرات البلاستيكية التي تنطلق من هذه الأسلحة المنتشرة بيد الأطفال كانت ٢٣ عملية في اول ايام العيد وفي مستشفى واحد.

مسؤولية جماعية

فيما أبدى (عبد الرزاق نجم) احد المعلمين في مدرسة الخندق، قلقه وتخوفه من تفشي هذه الظاهرة بين الأطفال لإنها بحسب رأيه تعتمد سلوكية العنف بديلاً عن مبدأ الحوار داعيا حتى رجال الدين الى ان يأخذوا موقفا من هذه الظاهرة الخطرة بأصدار قرارات واضحة وصريحة لمنع استيراد وبيع وشراء مثل هذه الاسلحة البلاستيكية حرصاً على اجيالنا،فضلا عن نهوض المؤسسات التي تعتني بالمرأة والطفل بواجباتها التوعوية للمرأة باعتبارها العمود الفقري والكيان الأقرب الى الأطفال في البيت،مع حرص مديريات التربية على تبليغ المعلمين والمعلمات بالتحدث مع الطلبة والتلاميذ عن خطورة هذه الأسلحة، كما يجب ان تقيم وزارة الثقافة حملة واسعة للتثقيف في الشوارع من خلال الإعلانات واللافتات، وإصدار حتى الكراسات التي توضح مدى سلبية هذه الألعاب، والإعلام يجب ان يأخذ دوره من خلال ارشاد أولياء الأمور بعدم اختيار العاب عنيفة لأطفالهم واستبدالها بلعب تنمي الذاكرة وتنشط الجسم، ويمكن ان تقوم الأندية الرياضية باستيعاب الأطفال وحثهم على لعب الرياضة وإبعادهم عن هذه الألعاب الخطرة.

استخدام مزدوج

وفي وقت سابق صدر بيان من وكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية في وزارة الداخلية بلجوء بعض المجموعات الإرهابية الى تفخيخ الألعاب النارية بمواد شديدة الانفجار وتوزيعها بين الأطفال في المناطق الشعبية، وأضاف البيان بأن هذه المجاميع الإرهابية تعمد الى وسائل يائسة ومحاولات فاشلة هدفها تدمير الطفولة العراقية وإلحاق الأذى بالعراقيين كافة من خلال هذه الألعاب الخطرة.

وأهابت الوزارة بالمواطنين توخي الحيطة والحذر من اقتناء مثل هذه الألعاب وحث أبنائهم على عدم تقبل هذه الألعاب من مصدر غير معروف او موثوق به.

الضرر والتجار

مواطنون آخرون أبدوا استغرابهم من التجار وأصحاب المحال الذين يسمحون لأنفسهم ببيع مثل تلك الألعاب الخطرة لأطفال صغار قد تصل أعمارهم إلى ٥ أو ٦ سنوات فيما عبر عدد منهم عن دهشتهم من وقوف بعض عناصر الشرطة بموقف المتفرج على الرغم من ان بعض الأطفال وحتى كبار السن يمارسون اللعب بالمفرقعات في أماكن ليست بعيدة عن مقرات تواجدهم. بل رأى بعضهم بان السماح بتداول هذه الألعاب بين الأطفال جزء من المساهمة في صنع جيل أكثر دموية وعنفاً من غيره.

في حين طالب آخرون بان تتخذ الجهات المسؤولة إجراءات رادعة بحق أصحاب المحال والتجار الذين يتعاملون بتلك الألعاب ومحاسبتهم من خلال جولات يومية في الأسواق وفرض رقابة مشددة في نقاط التفتيش على الحدود لمنع دخول مثل هذه الألعاب ومصادرتها وإتلافها ومحاسبة القائمين على استيرادها.

الربح أولا

فيما يقوم أصحاب المحال التي تبيع هذه الألعاب بتلبية رغبات أولئك المحاربين الصغار في تقليد ادوار ومشاهد القتال، و يحرص العديد من أصحاب المحال التجارية على طرح انواع غريبة عجيبة من الأسلحة البلاستيكية التي سجلت حركة طلب لافتة خلال ايام العيد الفائت خصوصا بحسب ابو فاضل صاحب محل لبيع لعب الأطفال في منطقة الحرية الذي اكد ان الطلب تركز على بنادق ومسدسات معروفة باللهجة الشعبية (ام الصجم)، وتلك المزودة بمناظير الرؤية وأشعة الليزر.

بينما يقول أبو نوار احد تجار الألعاب في منطقة الشورجة الذي يبيع هذه الأسلحة والتي تتكدس في محله بشكل لافت: لو ان الحكومة فرضت ضرائب على استيراد هذه الألعاب سنلجأ بالتأكيد الى ألعاب أخرى، وبما ان هذه الألعاب تأتي عن طريق الصين وبأسعار ليست باهظة وبدون كمرك فأننا نفضل جلبها لانها تمثل لدى الطفل من اكثر الألعاب قربا اليه.

فيما قال تاجر اخر (يوسف كاظم) بأن هناك عدداً كبيراً من البضاعة داخل مخازني من هذه الأسلحة فهل من المعقول ان ارمي هذه البضاعة في النهر او احرقها؟ يجب ان يجد مجلس محافظة بغداد طريقة للتعويض حتى استطيع ان أعوض خسارتي.

ثم تحولنا الى بائع آخر في منطقة الشورجة من الذين يقومون ببيع هذه الألعاب حيث حدثنا إبراهيم عزيز (تاجر جملة ومفرد للعب الأطفال) قائلاً بعد مرحلة سقوط النظام ودخول القوات متعددة الجنسيات غزت الأسواق العراقية لعب الأطفال الشبيهة بالأسلحة، حيث دخلت الى أسواقنا لعبة تتكون من عدة قطع من السلاح واللون العسكري وبعدها دخلت كميات هائلة من لعب الأسلحة، وبعض الألعاب على شكل سيارات همر الأمريكية، والأسلحة التي يحملها الجندي الأمريكي.